نشرة صندوق النقد الدولي

لاغارد: جزء من إعادة التوازن لضمان التعافي الاقتصادي هو تحويل الطلب مجددا من القطاع العام إلى القطاع الخاص، عندما يصبح القطاع الخاص قادرا على تحمل هذا العبء (الصورة: صندوق النقد الدولي).

الاقتصاد العالمي

لاغارد تحث على العمل الجماعي لاستعادة الثقة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
١٥ سبتمبر ٢٠١١

- النمو العالمي مستمر ولكن بوتيرة أبطأ
- مشكلات المديونية في البلدان المتقدمة أدت إلى ارتفاع المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي
- الطريق إلى التعافي يتطلب معالجة الخلل والإصلاح وإعادة التوازن وإعادة البناء

صرحت رئيسة الصندوق بأنه مع استمرار عدم اليقين الذي يخيم على الأسواق المالية العالمية، ينبغي أن تتضافر جهود قادة العالم لمعالجة ثلاثة تحديات رئيسية تواجه الاقتصاد العالمي: ضغوط المديونية التي تخنق النمو، ومخاطر عدم الاستقرار في عمق النظام الاقتصادي العالمي، والتوتر الاجتماعي.

.

قالت السيدة كريستين لاغارد، المدير العام لصندوق النقد الدولي، في مركز وودرو ويلسون بواشنطن العاصمة في ١٥ سبتمبر الجاري: "أعتقد أن هناك مسارا للتعافي، أضيق بكثير من ذي قبل، ويزداد ضيقا مع الوقت. وللسير في هذا المسار، نحتاج إلى إرادة سياسية في جميع أنحاء العالم ــ قيادة تعلو على سياسة حافة الهاوية، وتعاون يطغى على التنافس، وفعل يسبق رد الفعل.

وقد ألقت السيدة لاغارد كلمتها قبل انعقاد **الاجتماعات السنوية للصندوق والبنك الدولي**، حيث يتوقع أن يجري قادة الاقتصاد العالمي مناقشات حول آفاق الاقتصاد العالمي وأن يستكشفوا السبل الممكنة لاستعادة الثقة.

وسوف تتم الاجتماعات في سياق يتسم بتفاقم أزمة المديونية في منطقة اليورو، وتصاعد التوترات المالية في البلدان المتقدمة، وورود بيانات مخيبة للآمال تشير إلى بعض الوهن في التعافي العالمي، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة. وتبدو الصورة أكثر إشراقا في الأسواق الصاعدة، لكن التحديات أمامها تتضمن ضغوط التضخم والنجاح في إدارة النمو الائتماني القوي ومعالجة الزيادة المستمرة في عجز الحسابات الجارية.

وتواجه عدة بلدان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مهمة إجراء تحول اقتصادي عقب ما شهدته من اضطرابات اجتماعية، على النحو الذي ناقشته مؤخرا مجموعة السبعة في **اجتماع شراكة دوفيل.** وبينما تحقق البلدان منخفضة الدخل أداء إيجابيا معقولا، فهي تظل شديدة التعرض للتخلخل الاقتصادي الناشئ في أنحاء أخرى من العالم.

وسوف تنشر تنبؤات الصندوق بشأن الاقتصاد العالمي في ٢٠ سبتمبر. ومن المتوقع أن تضم الاجتماعات السنوية التي تعقد يومي ٢٣ و ٢٤ سبتمبر الجاري حوالي ١٣ ألف من صناع السياسات وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والصحفيين والأكاديميين.

عبء المديونية المفرط

وقالت السيدة لاغارد إن من أهم القضايا المؤثرة في التعافي الاقتصادي على المدى القصير مسألة عبء المديونية المفرط في البلدان المتقدمة. ففي الولايات المتحدة، لا تزال الأسر المثقلة بالديون عازفة عن الإنفاق وتحتاج إلى تخفيف شيء من أعبائها. وفي أوروبا، لا يزال عدم اليقين بشأن إمكانية الاستمرار في تحمل الديون السيادية عاملا مؤثرا على الثقة، كما تحتاج البنوك الأوروبية إلى مستوى كاف من رؤوس الأموال الوقائية لدعم النمو.

وأضافت: "النمو الضعيف والميزانيات العمومية الضعيفة ــ لدى الحكومات والمؤسسات المالية والأسر ــ يواصلان تأثيرهما السلبي المتبادل، مما يشعل أزمة الثقة ويكبح الطلب ويعوق الاستثمار وإنشاء فرص العمل."

زيادة المخاطر على الاستقرار المالي

وهناك قضية ثانية أطول أجلا هي زيادة المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي والناشئة عن الطابع المترابط الذي يميز الاقتصاد العالمي. وبسبب مشكلات المديونية الباقية، يُلاحظ أن هذه المخاطر في ازدياد.

وفي هذا الصدد قالت السيدة لاغارد: "في عالمنا المترابط، يمكن أن تؤدي الهزات الاقتصادية في بلد ما إلى تداعيات سريعة وقوية في العالم بأسره، وخاصة إذا كان مصدرها الاقتصادات المؤثرة على النظام."

تصاعد التوترات الاجتماعية

وهناك توترات اجتماعية واضحة في كثير من أنحاء العالم، وليس فقط في البلدان التي تمر بتصحيح حاد. فالبطالة العالمية بلغت مستويات مرتفعة قياسية، والاحتمال قائم بأن تصبح عميقة الجذور، وخاصة بين الشباب.

قالت السيدة لاغارد: "أرى في هذا الصدد عددا من الخيوط المتشابكة ــ البطالة العالية المزمنة، وخاصة في جيل الشباب؛ والتقشف المالي الذي يقلص سبل الحماية الاجتماعية؛ وتصورات التحامل على صغار المستثمرين في "مين ستريت" لصالح أقطاب "وول ستريت"؛ ونمط النمو الموروث في العديد من البلدان والذي انفردت فيه طبقات المجتمع العليا بجني معظم الثمار."

معالجة الخلل، الإصلاح، إعادة التوازن، إعادة البناء

ولمواجهة الاحتمالات المتزايدة بأن تتقهقر الاقتصادات الكبرى بدلا من أن تتقدم، قالت السيدة لاغارد إن هناك أربعة أبعاد أساسية تتعلق بالسياسات ينبغي أن يعمل صناع السياسات على معالجتها.

- **معالجة الخلل:** تحتاج البلدان المتقدمة إلى خطط موثوقة متوسطة الأجل لتثبيت نسب الدين العام وتخفيضها. لكن المسارعة بالتقشف يمكن أن تضر بالتعافي الاقتصادي وتزيد من صعوبة احتمالات توظيف العمالة. وعلى ذلك، فإن التحدي الراهن هو النجاح في تجنب الخطَرَين التوأم المتمثلين في فقدان المصداقية وإضعاف النمو.

- **الإصلاح:** يحتاج القطاع المالي على وجه الخصوص إلى مزيد من الإصلاح. فهناك ثغرات كبيرة متبقية في مجالات مثل الرقابة، وتسوية الأوضاع عبر الحدود، والمؤسسات "الأهم من أن تفشل"، ونظم الظل المصرفية. وينبغي تحقيق التعاون الدولي في جميع الأبعاد حتى نتجنب المراجحة التنظيمية. والحاجة قائمة لإصلاحات في مجالات أخرى أيضا، بما في ذلك تدابير توفير فرص العمل.

- **إعادة التوازن:** أولا، ينبغي العودة بالطلب من القطاع العام إلى القطاع الخاص، حين يكون القطاع الخاص قويا بما يكفي لتحمل هذا العبء، وهو أمر لم يحدث بعد. ثانيا، ينبغي أيضا تحويل الطلب العالمي من البلدان ذات العجز المالي الخارجي إلى البلدان ذات الفائض الخارجي ــ فمع انخفاض الإنفاق وزيادة المدخرات في الاقتصادات المتقدمة، يجب أن تتولى الأسواق الصاعدة الرئيسية استيعاب التراخي الاقتصادي الناتج وتبدأ في توفير الطلب اللازم لدفع عجلة التعافي العالمي.

- **إعادة البناء:** تحتاج البلدان منخفضة الدخل على وجه الخصوص إلى إعادة بناء المصدات الواقية لسياساتها الاقتصادية التي استفادت منها إلى حد كبير أثناء الأزمة ــ بما في ذلك أرصدة ماليتها العامة ــ حتى تتمكن من درء مخاطر العواصف المستقبلية. وسيساعد هذا أيضا في توفير الحيز المالي اللازم للاستثمار العام الداعم للنمو وشبكات الأمان الاجتماعي.

دور الصندوق

وأشارت السيدة لاغارد إلى أن الصندوق ــ ببلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٧ بلدا ــ يحتل موقعا فريدا يمكنه من دعم الإجراءات الجماعية بين كافة البلدان الأعضاء على مستوى العالم.

- يمكن أن يساعد الصندوق في تحديد المخاطر والفرص التي يتيحها الترابط بين مختلف الاقتصادات.

- يستطيع الصندوق، من خلال المشورة التي يقدمها بشأن السياسات، إلقاء الضوء على القضايا المهمة ــ النمو ومواطن الضعف الأساسية، وانتشار التداعيات ــ وأن يساهم في إرشاد جهود التعاون الدولي.

- التمويل الذي يقدمه الصندوق يمكن أن يتيح للبلدان فرصة لالتقاط الأنفاس حتى تتغلب على مختلف التحديات العاجلة.

- على المدى الأطول، يمكن أن يساعد الصندوق أيضا في بناء نظام مالي دولي أكثر أمانا واستقرارا.

وسوف تجتمع لجنة الصندوق المعنية بتسيير السياسات، وهي اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، في ٢٤ سبتمبر الجاري. وفي وقت لاحق سوف تجتمع مجموعة العشرين للاقتصادات الصناعية والأسواق الصاعدة في مدينة كان الفرنسية يومي ٣ و ٤ نوفمبر القادم لمناقشة السبل الكفيلة بتوثيق التعاون الاقتصادي العالمي.